

أسعار الأدوية قضية حيوية.. تتقاذفها الشركات والوكلاء.. لتحقيق أكبر المكاسب دون مراعاة لأحوال المرضى... الأنباء: تفتح هذا الملف بعد قرار وزارة الصحة بتخفيض أسعار عدد من الأدوية.. وستواصل على مدار هذا الأسبوع تناول هذه القضية من مختلف جوانبها.



## قضية الأسبوع

بعد قرار وزارة الصحة بتخفيض أسعار الأدوية

# أصحاب الأمراض المزمنة: وداعاً لصيدليات الخفجي وحفر الباطن وبيروت ودبي

ومثلاً دواء مسكن لآلام العضلات سعره في دبي 14 درهماً وإماراتياً وفي الكويت كان يباع بنحو 8 دنانير، والآن بعد التخفيض أصبح سعره ديناراً ونصف الدينار..

ويوضح علي سالم وجهها آخر لتأثير خفض أسعار الأدوية قائلاً: «في السابق كان المريض بالإنفلونزا يذهب إلى مستشفى أو عيادة خاصة ويقوم بفتح ملف والكشف بمبلغ 30 ديناراً ثم يقوم الطبيب بصرف أدوية ومسكنات ومضادات حيوية بنحو 25 ديناراً ولكن الآن بعد القرار الأدوية ذاتها لا تكلف 12 ديناراً، وهو ولاشك أمر يصب في مصلحة المرضى من مواطنين ومقيمين».

ورحبت سارة فرحان بقرار تخفيض أسعار الأدوية، لكنها طالبت - في الوقت ذاته - بأن تقوم وزارة الصحة بخطوة مماثلة لمراقبة أسعار خدمات بعض المستشفيات الخاصة مثل الأشعة وفحوصات الدم وغيرها وكذلك أسعار فتح الملفات والكشف، وقالت: «من المهم أن تبدأ الوزارة بمراجعة الخدمات الصحية فهي لا تقل أهمية عن تحديد وخفض أسعار الأدوية لأنها في النهاية تصب في صالح المرضى وتسهل حصولهم على الخدمات الصحية بأسعار معقولة وفي متناول الجميع».

هناك سعد كشفت عن جانب آخر ظهر خلال اليومين الماضيين بعد تطبيق القرار وهي اختفاء أنواع من الأدوية من بعض الصيدليات وقالت: «القرار ولا شك سليم وكنتي لاحظت خلال اليومين الماضيين أن بعض الصيدليات تعتذر عن عدم توافر دواء معين خاصة تلك التي تم تخفيض أسعارها إلى النصف»، مؤكدة أنها بحثت في أربع صيدليات بحولي عن دواء لوالدتها ولم تجده، وكلما ذهبت إلى صيدلية أبلغها أنه غير متوافر بينما في السابق كان متوافراً على الدوام في كل الصيدليات، وتضيف هناك: «بحسب ما فهمت من أصحاب تلك الصيدليات أنهم لا يستطيعون بيعه بالسعر الجديد المحض لأنهم اشتروه بسعره القديم وهو ما يوقعهم بخسارة واضحة».

وحول قضية اختفاء الأدوية التي انخفضت أسعارها إلى النصف من بعض الصيدليات يقول الصيدلي محمد عادل أنه كان يجب على وزارة الصحة أن تمنح الصيدليات مهلة شهر لتصريف مخزونها من تلك الأدوية قبل تطبيق القرار، وذلك لأن المخزون الذي لدى الصيدليات من الأدوية تم شراؤه بالسعر القديم من المورد وهي الآن مطالبة ببيعه بالسعر الجديد وهو يعني خسارة حتمية».



من جانبه يصف علي الجاسمي قرار وزارة الصحة بتخفيض أسعار الأدوية بما يقارب من 50% بأنه تاريخي قائلاً: «أنا مصاب بالضغط منذ 10 سنوات وكنت أرى التباين الكبير في أسعار الأدوية في الكويت وخارجها فمثلاً الدواء الذي أتناوله كان سعره في الكويت قبل القرار 25 ديناراً وفي دبي كان بحدود 12 ونصف وفي المملكة العربية السعودية بحدود 13 ديناراً ولكن بعد القرار أصبح سعره 12 ديناراً وهو أمر كنا نطالب به منذ زمن» وأعرب عن شكره لوزارة الصحة على قيامها بتوحيد أسعار الأدوية مع نظيراتها في الخليج العربي والدول العربية الأخرى».

**مراقبة المستشفيات الخاصة**

وتمن أحمد الفيلاوي قرار وزارة الصحة بتخفيض أسعار الأدوية ووصفه بأنه جريء ومنصف وعادل وقال: «التخفيض كان يجب أن يكون منذ سنوات طويلة حيث أن أسعار الأدوية في البلاد أعلى بثلاثة أضعاف من الدول المجاورة وكنا نستغرب هذا التفاوت الذي لم يكن له تفسير، فكيف تسافر إلى السعودية أو الإمارات وتجد دواء معيناً بسعره بدينار بينما سعره في الكويت نحو 7 دنانير،

نقاط بيع - في حرج مع مرضاها من الزبائن».

**ثلث السعر**

الزبائن (المرضى) الذين التقطهم «الأنباء» خلال جولتها أبدو ارتياحاً كبيراً لقرار وزارة الصحة بتخفيض أسعار الأدوية واجمعوا على أنه سليم وصائب وفي محله بل إن بعضهم اعتبره متأخراً وهو ما يصفه فرحان الرشيد قائلاً: «أنا مصاب بالضغط وهو مرض مزمن وكنت - في حال عدم توافر دوائي في المستشفيات الحكومية - أجد نفسي مضطراً للذهاب إلى مدينة حفر الباطن بالسعودية وأشتري كميات منه إذ إن سعر 10 علب منه هناك تعادل قيمة 5 علب أشتريها من الكويت، وهناك المئات غيري من المرضى ممن يلجأون لشراء الأدوية من خارج البلاد لرخص ثمنها».

أما عادل أحمد وهو مقيم لبناني فيقول: «في السابق كنت أطلب من أسرتي في لبنان بين فترة وأخرى إرسال أدوية السكري لي من هناك وبكميات كبيرة لأن أسعارها في لبنان - تقريباً - ثلث سعرها في الكويت ولكن بعد القرار الأخير لم أعد أطلب الأدوية من لبنان وأقوم بشرائها من الكويت لأن الأسعار أصبحت متقاربة».

دول عربية كمصر ولبنان وبشكل معقول ومتسق». دواء جنوفا لمرضى السكري على سبيل المثال - والكلام مازال للدكتورة عصمت - كان سعره قبل القرار 24 ديناراً وبعد القرار أصبح 12 ديناراً، وهناك أيضاً دواء دايفون لمرضى الضغط كان سعره قبل القرار 19 ديناراً والآن تم تحديده بنحو 9 دنانير فقط، وغيرها من الأدوية، ولا شك أن هذا القرار سينشط سوق بيع الأدوية بل والأهم سيحمي جيوب مرضى الأمراض المزمنة ويوفر كثيراً عليهم.

**حرج مع المرضى**

الصيدلي م. م. والذي رفض كشف اسمه كان له رأي مغاير تماماً حيث قال: «المشكلة أن الأسعار الجديدة كانت مفاجئة للصيدليات التي تمتلك مخزوناً اشتريته من الموردين بالسعر القديم ولكنها مضطرة لبيعه بخسارة للزبائن بعد تطبيق السعر الجديد». ويضيف م. م: «كنا نتمنى من وزارة الصحة أن تمهلنا كما كانت تفعل سابقاً لتصريف ما بحوزتنا».

وكشف م. م. أن بعضاً من الموردين يرفضون توريد بعض الأدوية التي تم تخفيض أسعارها إلى النصف وهو ما يوقع الصيدليات - باعتبارها

**بالإجماع.. القرار تاريخي وجريء وصائب ويحمي جيوب المرضى وينشط سوق الأدوية**

**الصيدلة: «الصحة» فاجأتنا والموردون يرفضون توريد الأدوية التي انخفض سعرها**

**ونحن في حرج**

**متى تقوم الوزارة بخطوة مماثلة لمراقبة أسعار خدمات المستشفيات الخاصة كالأشعة والتحليل؟**

دانيا شومان

حتى الأسبوعين الماضيين كان بعض مرضى السكري والضغط يشدون الرحال إلى مدينتي الخفجي أو حفر الباطن الحدوديتين القريبتين بهدف شراء احتياجاتهم الشهرية من أدوية أمراضهم كدواء «جنوفا» لأول «دايفون» للثاني، هذه حقيقة لا يستطيع أحد إنكارها وجاء لكي يثبتها قرار وزارة الصحة الأخير الذي تم تطبيقه بداية الشهر الجاري بخفض أسعار أغلب الأدوية إلى النصف تقريباً، لكي يثبتها أولاً ولتخفيف معاناة المرضى ورفع العبء عنهم ثانياً.

**نقطة نوعية**

الدكتور الصيدلي وضاح أحمد يصف القرار بأنه نقلة نوعية بكل المقاييس ويتساءل عما إذا كان له تأثير كبير على حركة البيع والشراء في سوق الأدوية سواء لنقاط البيع وأغني الصيدليات أو المستهلكين من المرضى خاصة المصابين بأمراض مزمنة كالضغط والسكري؟ ويقول: القرار - بعد تخفيض أسعار غالبية الأدوية بنسبة 50% تقريباً - خدم المستهلك بشكل كبير، وأغني أن بعضاً من الزبائن كان يرفض شراء الأدوية من الصيدليات الكويت لأن أسعارها أعلى بنسبة 100% من نظيراتها في الخليج، وأعرف كثيراً من زبائني المصابين بالسكري والضغط يسافرون إلى الخفجي في المملكة العربية السعودية لشراء كميات من احتياجاتهم الدوائية ربما لثلاثة أشهر من الصيدليات هناك وهو ما يوفر عليهم بين 100 و200 دينار وهو فارق كبير عما لو اشتروه من الكويت».

ويؤكد أحمد الذي يعمل في مجال الصيدلة منذ 30 عاماً أن قرار التخفيض موفق لوزارة الصحة ويخدم المرضى خاصة من المصابين بالأمراض المزمنة وكذلك بخدم حركة بيع الأدوية في الصيدليات بذات الدرجة».

قرار تاريخي

من جانبها، اعتبرت الدكتورة الصيدلانية عصمت محمد قرار تخفيض أسعار الأدوية الأخير صائباً ومنصفاً قائلة: «منذ سنوات ونحن في مجال البيع بالصيدليات تعودنا على قرارات تحديد أسعار الأدوية ولكن معظمها كان للتحديد وليس التخفيض لذلك اعتبر القرار الأخير تاريخياً إذ إنه لم يحدد بل خفض أسعار الأدوية إلى النصف تماماً وجعلها قريبة لأسعارها في أقطار الخليج العربي وحتى في